KINGDOM OF BAHRAIN
Ministry of Industry, Commerce and Tourism

مَمْلَكَةُ البَحْرَيْن
وَزَارَةُ الصِّنَاعَةِ وَالتِّجَارَةِ وَالسِّيَاحَة

نبذة عن برنامج المشتريات الحكومية

انطلاقاً من اهتمام الحكومة الموقرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إصدار قراري مجلس الوزراء الموقر: (القرار رقم ٢٤١٦-٠٦ للعام ٢٠١٧ والقرار رقم ٢٥١٦-٠٤ للعام ٢٠١٩) والذي ارتأت فيهما الموافقة على تخصيص حصة نسبتها ٢٠% من قيمة مشتريات ومناقصات الحكومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إعطاء تلك المؤسسات أفضلية بنسبة ١٠% في مزايدات المرافق الخدمية التي تجري داخل منشآت الجهات الحكومية في المناقصات الحكومية كذلك. وفي إطار ذلك، تم تكليف وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية بوضع المعايير والآليات التنفيذية لتقييم وتأهيل تلك المؤسسات للدخول في المناقصات والمشتريات الخاصة بالوزارات والشركات الحكومية.

وكخطوة أولية قامت الوزارة متمثلة بإدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها بالتنسيق مع الجهات المذكورة في القرار الأول لتشكيل فريق عمل ضم في عضويته ممثلين عن ١٢ جهة حكومية من ذوي الاختصاص لوضع الخطط التنفيذية ومناقشة الآليات والمعايير لاعتمادها. كما قامت الإدارة خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٧ وحتى سبتمبر ٢٠١٨ بتنظيم ٤ ورش عمل بالتعاون مع برنامج تنمية القانون التجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية (CLDP) وبحضور فريق العمل ومجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناقشة البرنامج والتعرف على تجربة الولايات المتحدة فيما يخصه والتوصل إلى التوصيات اللازمة لتطبيقه. وكان من أهم التوصيات التي وافق عليها فريق العمل ومجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يترأسه وزير الصناعة والتجارة والسياحة، ما يلي:

a. وضع آلية متكاملة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر المعني بالمشتريات الحكومية.

b. تحديد المعايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للدخول ببرنامج المشتريات الحكومية.

c. تدشين نظام الكتروني لتسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

d. البدء بمنح الأفضلية المذكورة في القرار كمرحلة أولى لتطبيق القرار.

وعليه فقد قامت الإدارة بالتعاون من مع فريق الدعم الفني بالوزارة لتطوير وإطلاق منصة إلكترونية متطورة وسلسة الاستخدام لتسجيل وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ١٦ ابريل ٢٠١٩، ليتسنى لهذه الفئة من المؤسسات التسجيل والاستفادة من القرار وفقًا للمعايير التي تم تحديدها. كما اعتمد مجلس المناقصات والمزايدات الإجراءات التنفيذية الخاصة بمنح تلك الأفضلية اعتباراً من ١٥ ديسمبر ٢٠١٩، ونتيجة لذلك فقد شهد عام ٢٠٢٠ ترسية ١٤٦ مناقصة حكومية بقيمة تبلغ ٥٥ مليون دينار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على شهادات التصنيف التي تمنح من قبل الوزارة، مُشكلة ما نسبته ٧% من إجمالي قيم الترسيات للفترة ذاتها، حيث استفادت منها ٥٩ مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في حين بلغ عدد العطاءات المُستلمة من هذه المؤسسات ٥٣٩ عطاء شاركت فيها ١٥١ مؤسسة صغيرة ومتوسطة حاصلة على شهادة التصنيف.